Scientific Journal for Damietta Faculty of Science 5 (2) 2015, 73-80 ISSN Print 2314-8594
ISSN Online 2314-8616

التخطيط البيئي بين الآليات القانونية والادارية ومدى مواكبة التخطيط العمراني للبيئة في الجزائر

حسن فرطاس [١*]

١ قسم علوم الأرض - معهد الهندسة المعمارية وعلوم الأرض جامعة سطيف ١ – الجزائر

Received: 24 May 2015 / Accepted: 17 August 2015

ملخص

تعتبر مهمة حماية البيئة من أعقد القضايا نتيجة لطبيعتها التركيبية و التي تمتد الى العديد من القطاعات، و نتيجة لخطورة الآثار السلبية لمظاهر التلوث البيئي في الكثير من الحالات ، فان أغلب البرامج الوقائية ترتكز على آليات الاحتراز و الحيطة ، معتمدة في ذلك على اخضاع كل المشاريع الاقتصادية الجديدة الى البعد البيئي و أثر ها على البيئة.
لقد زادت المشاكل البيئية تفاقما بسبب آليات تنظيمية قانونية مجزأة و قليلة التطبيق ووسائل ممارسة السلطة العمومية ضئيلة، فحتى بعد اصدار نصوص تشريعية و تنظيمية الا أن المؤسسات البيئية ما تزال قليلة التأطير و التمويل ولا تتوفر لها حتى الآن دواعي فعلية لتأدية مهامها على الوجه اللائق.
كما تتطلب فعالية الآليات و الخطط الوقائية تحديد السياسة العامة للبيئة ذات الطابع المستقبلي ، تليها مجموعة من القواعد التحفيزية في شقها المالي التي تساعد على تجسيد تلك الرهانات البيئية .
من الناحية القانونية ، حدث اختلال جوهري في وظيفة المسؤولية المدنية التي تقوم على أساس جبر الأضرار ، و هو ما لا يستجيب لأهداف التخطيط البيئي الذي يقوم على أساس اتقاء الأضرار البيئية ، مما تطلب القيام بمراجعة قواعد المسؤولية المدنية لمبدأ الاحتياط من خلال ادراج نظام الخبرة. كما تمت معالجة السلوك الاجرامي في بداية الأمر وفقا لمنظور ضيق يقوم على حماية العناصر الطبيعية المنضوية تحت سلطة الملكية ، مما استثنى عددا من السلوكات التي تضر بالعناصر الطبيعية غير المملوكة لأحد .
كما عرف التنظيم الإداري الجزائري المكلف بحماية البيئة عدم الاستقرار والتذبذب وتناوبت عليه مختلف الدوائر الوزارية ، حيث لم يستقر التكفل بحماية البيئة إلا مؤخرا في سنة ٢٠٠١ بإنشاء وزارة مكلفة بحماية البيئة وذلك بتحديد صلاحياتها بصفة دقيقة وواضحة تسهر على التكفل بحماية البيئة. لقد عجزت السلطة في وضع هيكل مستقر لادارة البيئة ما أفرز عدم الوضوح في المهام والمسؤليات لوقت طويل.
أدى غياب المعطيات الكافية حول حالة البيئة في الجزائروعدم وجود تقويم موضوعي و علمي الى تدهور الموارد الطبيعية و استحالة ايجاد مخططات اقتصادية تحقق التنمية المستدامة ، لصعوبة تقدير التكاليف الحقيقية للحلول التقنية ضمن الآليات الاقتصادية التحفيزية . كما تتطلب المتابعة التقنية للأخطار البيئية ، التي تستدعي مقاربة النتائج و الأبحاث العلمية الى اجراءات ادارية و قانونية احتراما لقواعد وشروط العناصر البيئية. كما بقيت وسائل الرصد و المتابعة لنوعية المنظومات البيئية محدودة و الروابط القطاعية المشتركة بين الوزارات و المؤسسات البيئية روابط واهية و دور المجتمع المدني هامشي، فالمحافظة على البيئة هي المحافظة على الحياة و التي تفرض بدورها حتمية الحماية بالمنظور القانوني والسلوك الاجتماعي و خيارات التنمية المستدامة.
ان التقييم السلبي للسياسة الوقائية لحماية البيئة في الجزائر و الذي ميز السنوات الماضية ، نراه حاليا في مرحلة انتقالية تعرف تحسينا في الاطار التشريعي و الهياكل الادارية المركزية و المحلية و التي تواجه نقص الفعالية نتيجة للتراكمات السلبية الموروثة و المكتسبة منذ الاستقلال، الا أن الدولة الجزائرية لها الرغبة القوية في التغيير نحو ما هو أفضل.

مقدمة

أخذ مفهوم البيئة في الساحة الدولية منحيين مختلفين، بين البلدان المتقدمة التي تعمل على خلق توازن بين حتمية التنمية وحماية البيئة، والبلدان النامية التي كانت تعتقد أن هذا الربط يعد مساسا في الحق في التنمية حتى تبقى تابعة للأسواق الغربية. أمام التدهور الخطير لعناصر البيئة ، برزت قناعات جديدة بضرورة الاندماج في الاهتمامات العالمية البيئية عن كونها قضية واحدة و مسؤولية مشتركة و على اثر هذا الاقتناع تطور قانون حماية البيئة في العديد من الدول بما فيها الجزائر . نظرا لتعدد المفاهيم حول البيئية نتيجة تعدد التخصصات العلمية ، برز المفهوم التشريعي لحماية البيئة الذي يتضمن الوقاية و التسيير العقلاني والمحافظة والاصلاح و الترميم.
تسعى السياسة البيئية لمختلف الدول و الحكومات الى تفادي وقوع الكوارث وتحقيق أرقى مستويات الأمن البيئي في مختلف الدوائر الاقتصادية والاجتماعية للسكان . أهداف بالغة الأهمية تقتضي دورا وقائيا بارزا للإدارة البيئية و التخطيط البيئي في مختلف صوره و مستوياته، ونظرا للصعوبة الكبيرة في اتقاء الأضرار الايكولوجية ، يستوجب على الادارة صياغة منظومة قانونية لردع المخالفات و السلوكيات المضرة بالبيئة كخطوة أولى ، ثم الانتقال الى ادراج المسؤولية للتعويض عن الأضرار البيئية كخطوة ثانية.
لا نبالغ في الاعتقاد ان المكونات البيئية هي ثروة متجددة ، شريطة أن ننظر في الآليات القانونية و الادارية التي تمكن من حماية الموروث البيئي للسكان - النفايات الاشعاعية تحتاج الى آلاف السنين لكي تزول - كما تلتقي مختلف دراسات خبراء العالم في أغلبها على حقيقة مفادها : أننا نعيش فترة تغيرات بيئية فجائية مرتبطة مباشرة بتأثير العامل البشري على الوسط البيئي ، لكن المشكلة ليست في تأكيد هذه الحقيقة أو نفيها ، فما يجب أن يشغلنا هو الواقع البيئي المعقد في بلداننا العربية (اشكالية التصحر ، الإجهاد المفرط للأراض الزراعية ، تلوث المياه والهواء ...الخ) والذي من الصعب استبعاد مسؤولية الانسان العربي منه. كل هذه الظواهر لها تأثيرات مباشرة وآنية على صحة الانسان العربي من ظهور للأوبئة و الأمراض .

اشكالية البحث

بالرغم من تواجد ترسانة قانونية وآليات وقائية في مجال حماية البيئة، فلا يزال تدهور البيئة مستمرا هذا ما أكدته التقارير الرسمية حول البيئة في الجزائر في السنوات الأخيرة ، وأمام هذا التعقيد تتبلور معالم هذا البحث في محاولة البحث عن دور الآليات القانونية والادارية في المحافظة على البيئة ومراقبة التجاوزات لتفادي الاخلال بالأمن البيئي للانسان و يقوم البحث على المحاور التالية :
- هل يكتفي الانسان بدراسة و مناقشة المفاهيم المختلفة للبيئة و تركيباتها المعقد ة ؟
- ماهي الآليات القانونية المتخذة من طرف الدولة الجزائرية في مجال حماية البيئة ؟
- ما مدى نجاعة وكفاية الأليات الادارية في حماية عناصر البيئة عامة و الأوساط الهشة خاصة ؟
- ماهي آليات التخطيط العمراني و أبعاده البيئية ؟
- ماهي أسباب نقص الأداء في حماية البيئة ؟

جاذبية المفاهيم البيئية وتقاطعها

أصبحت البيئة من أبرز التحديات التي تواجه عالمنا اليوم، نظرا لتنامي الوعي البيئي العالمي والاقتناع بضرورة إتباع أنماط بديلة لتجسيد خيارات و تكريس شروط التنمية المستدامة، وقد احدث ذلك نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة والاعتبارات البيئية من جهة أخرى، كاستجابة طبيعية لحقوق البشر في السلامة من المخاطر و الحماية من الأمراض .
جاء في معاجم اللغة العربية ان البيئة مشتقة من (بوأ) وهي المكان او المحيط او المنزل المستقر فيه، والذي يعيش فيه الكائن الحي، بوأتك بيتا أي اتخذت لك بيتا، قال الله تعالى في كتابه الكريم (وكذلك قلنا ليوسف في الارض يتبوأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع اجر المحسنين) سورة يوسف (٥٦).
تعرف كلمة البيئة (Environment) في اللغة الفرنسية بانها مجموعة الظروف الطبيعية للمكان من هواء و ماء وارض والكائنات الحية المحيطة بالانسان والتي تشمل الكائنات الحية و ما يحتويه من مواد كالهواء والماء والتربة و ما يقيمه الانسان من منشآت.
كما تعرف البيئة في دائرة المعارف الجغرافية الطبيعية بانها (المحيط الذي يعيش فيه الانسان ويقوم فيه بعملية الانتاج، و يحتوي على مواد حية و غير حية وتتحكم فيه العوامل الاجتماعية، والاقتصادية... ويتكون من المحيط الطبيعي والمحيط الاجتماعي). [١]
مفهوم النظام البيئي:
لقد خلق الله سبحانه وتعالى كل شيء في هذا الكون بالحق وبقدر معلوم وفي أتزان حيث قال تعالى (إنا كل شيء خلقناه بقدر) ويقول في مكان آخر (والارض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون) .
يعد البريطاني أرثرجورج تانسلي أول من وضع مفهوم النظام البيئي في عام ١٩٩٥، وقد عرفه بأنه (نظام يتألف من مجموعة مترابطة ومتباينة نوعا وحجما من الكائنات العضوية والعناصر غير العضوية في توازن مستقر نسبيا). [٢]
عرف (الان مومبارد Alan Mombard) علم البيئة بانه دراسة التوازن بين جميع انواع الكائنات الحية، ولكنه في الوقت ذاته يؤكد على التناقض داخل هذا العلم و ذلك لكونه علما جديدا.
ثم يشير في مكان اخر على ان هذه التناقضات ليست اساسية ويمكن التوصل والاتفاق عليها مع مرور الزمن.
أما الدكتور ريكاردوس الهبر استاذ العلوم البيولوجية فقد خص تعريف البيئة في كتابه (بيئة الانسان) انها مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على جميع الكائنات الحية وهي وحدة ايكولوجية مترابطة . [٣]
أمام كثرة النقاشات و الأفكار حول المفاهيم والعلاقات المتبادلة بين التنمية والأثار السلبية التي تخلفها على الوسط البيئ والانسان بصفة خاصة ، تبرز حتمية ادارة توازن العلاقة بين التنمية والبيئة مع حق الانسان في الأمن البيئي .
البيئة ليست عنصرا منفردا أحاديا بل مجموعة عناصر متفاعلة ، تحيط بالانسان و تحتويه كعنصر فاعل و متفاعل مع باقي العناصر ، كما لا تنحصر البيئة في العناصر الحية ، بل تمتد الى ما هو مادي .

في كتاب Earthly Politics Local and Global in Environmental Governance وفي دراسة أخرى بعنوان : Globalization and Environment Governance ، يعتبر الكاتبان sheila jasanof و long martello أن عالم اليوم قد تأثر بموجة العولمة نتيجة لتشابك الاقتصاد و التكنولوجيا و السياسات و البيئة و الهوية الثقافية ، وأن التساؤل سوف يستمر حول الحلول الدولية التي قدمت لحل مشاكل البيئة الانسانية. [٤]
ما يتطلب التفكير في العيش في مجتمع مترابط انسانيا وبيئيا بادماج الاعتبارات البيئية في السياسات والأدوات العملية في التنمية بمختلف جوانبها.

الوضع البيئي في الجزائر : المسافة غامضة بين الواقع و الأرقام

تواجه جزائر اليوم تحديات بيئية حساسة ترتبط بمتطلبات التنمية الاقتصادية و خياراتها المستقبلية في تسيير واستغلال الثروات الطبيعية خاصة منها مصادر الطاقة و المياه والأراضي . كما تعد الجزائر من بين الدول المساهمة والنشطة في مجال الاهتمام بالبيئة ، بالنظر الى عدد القوانين و التشريعات التي صدرت في مجال البيئة وكيفية حمايتها و كثافة المبادرات المحلية والدولية في ترقية البعد البيئي في التنمية الاقتصادية ، لكن الواقع البيئي يبقى في وضع محرج يهدد المنظومة البيئية مستقبلا، نتيجة لجملة من التعقيدات .
أكد التقرير الوطني حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر لسنة ٢٠٠٩ على خطورة المشاكل البيئية و يمكن تلخيصه فيما يلي : [٥]

- تدهور الغطاء النباتي بصفة مستمرة ، حيث انتقلت المساحة الغابية من ٥ مليون هكتار سنة ١٨٣٠ الى ٣،٩ مليون هكتار في سنة ٢٠٠٩ منها ٢ مليون هكتار عبارة عن أحراش . وحسب دراسة بلجيكية اعتمدت على صور ملتقطة بالأقمار الصناعية ، أظهرت أن ٣٠٠ ألف هكتار من الغابات قد تعرضت للحرائق خلال ٨ سنوات الأخيرة .
- ظاهرة انجراف التربة التي تهدد ١٢ مليون هكتار في المناطق الجبلية وحدها .
- امتداد ظاهرة التصحر (الخريطة رقم ٠١) أين زحفت الرمال على حوالي ٨ مليون هكتار في اقليم السهوب خاصة الذي لا يمكنه تحمل أكثر من ٠٤ ملايين رأس من الغنم في حين يزيد هذا القطاع حاليا عن ١٠ملايين رأس.
- رغم المجهود الذي بذل من طرف الدولة في انجاز السد الأخضر و التي كانت نتائجه محدودة ، دفع بالمخطط الجزائري الى برمجة مشروع تشجير جديد لتدعيم المشروع الأول.
- مصادر مياه محدودة ، ضعيفة النوعية ، فالجزائر لا تحوي سوى على ١١،٥ مليار م^3 وهي مهددة بعوامل عديدة.
- الضغط العمراني على الأراضي أين تجاوزت نسبة السكان بالمدن ٧٠ % ، أفضى ذلك الى تدهور الاقليم الساحلي و دمار المنظومة البيئية كما تبينه الخريطة رقم ٠١ .
- انتاج النفايات الصلبة الذي تجاوز ١٢٤٠٠٠٠ طن / سنة .
- سجل التلوث البحري المتولد عن الأقطاب الصناعية نسبا تبعث على القلق خاصة التسربات البترولية فحوالي ١٠٠مليون طن من المحروقات تمر سنويا بالقرب من الشواطئ الجزائرية،و ٥٠مليون طن تشحن سنويا من الموانئ الجزائرية، و١٠,٠٠٠طن تفقد وتتسرب في البحر أثناء هذه العمليات، فهل يمكن تخيل تأثير ترسب المعادن الثقيلة على الأحياء البحرية ؟... فقد تم منع الاستحمام في ١٨٣ شاطئ ضمن ٥١١ شاطئ أي أكثر من الثلث، ضف إلى ذلك مشكل الانجراف الشاطئ و الاقتلاع المفرط للرمال من الشواطئ.

رغم حساسية القطاع وطبيعته المركبة والمعقدة ، تجعل من مهمة تشخيص حالة البيئة مهمة جد صعبة ، لكن يبقى العنصر البشري من أبرز أدوات التحكم و التسيير و التنظير للحالة البيئية عامة و يتحمل المسؤولية كاملة عن الأضرار البيئية التي تخلفها مختلف الأنشطة التي يقوم بها.

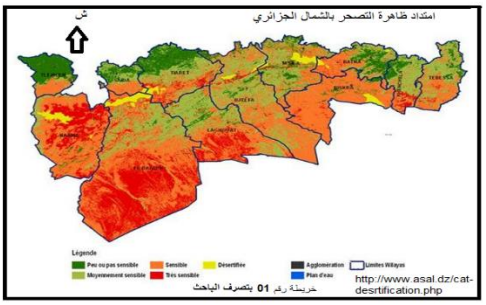

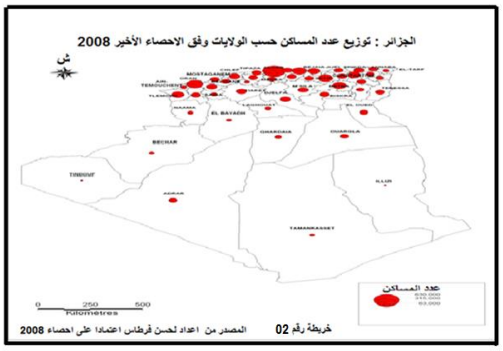

الآليات القانونية والادارية في التخطيط البيئي

٣-١ الآليات القانونية

رغم اشارة ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ و الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ الى الحق في الحياة الصحية، الا ان المواثيق الدولية لا تشير صراحة و بصورة مباشرة الى وجود حقوق انسانية بيئية ، بل عملت على الربط بين حقوق الانسان وحماية البيئة و علاقة الحق البيئ بحقوق الانسان الأخرى كالحق في الصحة و الحق في الحياة و الحق في المعلومات وغيرها .

الحق البيئي بين القناعة و التنفيذ

لقد نص المبدأ الأول من اعلان ستوكهولم لعام ١٩٧٢ أن للفرد حق أساسي في الحرية والمساواة وظروف معيشة مناسبة، في بيئة جيدة تسمح بحياة كريمة و صحية وتناول مقابل التمتع بهذا الحق مسؤولية كل فرد في حماية و تعزيز البيئة ضمانا لمصالح

الأجيال الحاضرة و القادمة. أما اعلان ريو دي جانيرو فقد ربط بطريقة اجرائية بين حقوق الانسان و حماية البيئة من خلال المبدأ العاشر منه أن " أحسن طريقة لمعالجة المسائل البيئية هي ضمان مشاركة كل المواطنين المعنيين و حصولهم على المعلومات المتعلقة بالبيئة التي تحوزها السلطات العامة و ضمان الوصول الفعال الى الاجراءات القضائية للحصول على الانصاف و التعويض ". [٦]
رغم صعوبة التوافق حول مفهوم واحد للحق البيئي ، الا أنه يعد اطارا لليقضة والنشاط للضغط على الأجهزة التنفيذية لتفادي انتهاك الأفراد والمؤسسات للبيئة.

العدالة البيئية ودسترة الحق في البيئة

يقصد بالعدالة البيئية المساواة بين الأطراف الفاعلة في المجتمع في اتخاذ القرارات الحساسة ، والاستفادة من الثروات الطبيعية ، مقابل ضمان تمتع كل الأفراد ببيئة نظيفة واطار حياة صحي يقيهم من الأمراض المختلفة (كما تعني اتخاذ الاجراءات القانونية للحيلولة دون نشوء بؤر للتوتر البيئي في المناطق التي تسكنها الطبقات الفقيرة أو الهشة في المجتمع و مكافحة الفقر و الوصول الى الحد الأدنى من الموارد) [٧]، وهي تقوم أساسا على محاربة بؤر التوتر البيئ و التوزيع العادل للموارد الطبيعة وخاصة بتوفير مياه صالحة للشرب وهواء نقي.
تبرز أهمية دسترة الحق في البيئة في جوانب عديدة ، فمن جهة يمنع هذا النص المشرع و السلطات العامة للدولة من تجاهل هذا الحق عند وضع التشريعات المختلفة ، وبالتالي يضع القيد عليها بعدم المساس بالمصالح المرتبطة بالبيئة ، بل ويفرض على الأفراد و الدولة واجبا دستوريا في حمايتها و من جانب آخر تعطي هذه الدسترة لكافة الفواعل البيئية أساسا دستوريا للدفاع عنها. [٨]
ضمّن المشرع الجزائري قضية حماية البيئة في دستور ١٩٧٦ في المادة ١٥١ من الفصل الثالث أين خول للبرلمان حق التشريع في مجالات الاعمار الاقليمي و البيئة و حماية الحيوانات و النباتات ، وحماية التراث الثقافي و التاريخي و النظام العام للغابات و المياه.
كما منح دستور ١٩٨٩ للبرلمان في المادة ١١٥ منه في فصل السلطة التشريعية ، صلاحيات التشريع في قضايا تتعلق بالبيئة :

- القواعد العامة المتعلقة بالبيئة و اطار المعيشة .
- القواعد العامة في حماية الثروة الحيوانية و النباتية .
- حماية التراث الثقافي و التاريخي و المحافظة عليه.
- النظام العام للغابات و الراضي الرعوية.
- النظام العام للمياه.

المفهوم التشريعي للبيئة

(تتكون البيئة من المواد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء و الجو و الأرض وباطنها و النبات و الحيوان بما في ذلك التراث الوراثي و اشكال التفاعل بين هذه الموارد و كذا الأماكن و المناظر و المعالم الطبيعية) (المادة ٤ - ٧ من قانون ٠٣-١٠ ، المؤرخ في ١٩ يوليو ٢٠٠٣ ، يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة . الجريدة الرسمية ، عدد ٤٣-٢٠٠٣)
نظرا للتعدد و التنوع الكبير في مضمون البيئة و حمايتها ، فان المفهوم التشريعي للحماية البيئية ، يتضمن الدفاع و الوقاية و التسيير العقلاني و المحافظة و الاصلاح و الترميم و اعادة الحال .
(المادتين ٢ و ٣ من قانون ٠٣- ١٠ السابق)
من أبرز القوانين التي صدرت ، القانون ٠٣-١٠ بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠٠٣ المتعلق بحماية البيئة و التنمية المستدامة الذي جاء لكي يعوض قانون رقم ٨٣-٠٣ الذي صدر بتاريخ ٠٥ فيفري ١٩٨٣ و يهدف القانون الجديد الى:

- تحديد المبادئ الأساسية وطرق التسيير البيئي .
- ترقية التنمية الوطنية المستدامة بتحسين ظروف المعيشة و العمل على ضمان اطار حياة نقي.
- التنبؤ بكل أنواع و أشكال التلوث عن طريق المحافظة عن العناصر البيئية.
- اعادة تأهيل الفضاءات في حالة التدهور.
- الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة واستعمال التقنيات الأكثر سلامة.
- تدعيم الاعلام و العمل التوعوي و اشراك المجتمع المدني في اتخاذ القرارات الحمائية .

(من خلال تتبعنا لمسار السياسات التشريعية البيئية في الجزائر من ١٩٦٢ ـ ٢٠١٢ ، تبين لنا أن هناك تطور غير مسبوق للإطار التشريعي والتنظيمي الذي من شانه أن يسمح بتأطير سياسة عمومية فعالة بحماية البيئة وخاصة في العشرية الأخيرة ، فكان مجموع النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبيئة قد وصل إلى ٤٩٩ نصا حتى سنة ٢٠١٢). [٩]

٣- ٢ تطور التنظيم الهيكلي لادارة البيئة في الجزائر

أمام تضاعف حدة المخاطر البيئية الجديدة بالأمن البيئي تتأكد العلاقة الارتباطية بين الأمن البيئي و الادارة التي تسعى من خلال المنظومة القانونية الى بناء هذا الأمن.
ترتكز الادارة البيئية على اعداد الخطط و تحديد معالم السياسة البيئية ومتابعة أداء المؤسسات الاقتصادية خاصة التي لها صلة بالجانب البيئي ، والتفكير في ايجاد الحلول التقنية الممكنة للحد من أخطار التلوث .
(يقصد بالرشادة البيئية كيفية تعامل المجتمعات مع المشكلات البيئية ، كما تعني التفاعل بين المؤسسات الرسمية و الفواعل المجتمعية من أجل تحديد هذه المشكلات و التصدي لها ، اضافة الى الطريقة التي تصل من خلالها القضايا البيئية الى الأجندة السياسية و طرق تنفيذ سياسات الاستجابة للمشكلات البيئية بغرض تحقيق بيئة مستدامة). [١٠]
بناء على استحالة استعادة الحال كما كان عليه قبل حدوث كارثة التلوث ، يقتضى الأمر استباق المشكلة ، بايجاد آليات للوقاية والحماية وتجنب وقوع الكوارث ، خاصة وأن التدخل الوقائي لا ينجح في كل الحالات، ومن هنا كانت الضرورة الى التفكير في طرق التسيير و الادارة البيئية بكفاءة عالية بناء على حساسية الميدان .
تتطلع الهياكل الادارية البيئية بمهام حساسة لأنها مصدر لانتاج السياسات و البرامج والمبادرة و المراقبة و الصيانة من خلال الحرص على تطبيق مختلف التدابير القانونية و التنظيمية التي لها علاقة بالمحافظة على البيئة.
(نظرا للطابع الوزاري المشترك لموضوع حماية البيئة فان الادارة البيئية تعتبر ادارة للتعبئة و التواصل و التحكيم بين الأشخاص و المصالح و الهيئات وبدون اتقان هذه المهام يمكن أن يتم تجاهل أو تعارض المصالح البيئية مع غيرها وبذلك تظل الادارة البيئية ادارة ملجمة ومعطوبة بسبب تشتت قدراتها) [١١]

تميزت الادارة المركزية البيئية في الجزائر بعدم استقرار ،كون أن الاهتمامات البيئية كانت تتداولها وزارات عديدة ، أمر جعل من أداء الادارات على المستوى المحلي هزيلا مما أدى الى تقليص مستوى النجاعة وكانت نتيجة لتحامل أسباب عديدة في ذلك .

انشاء اللجنة الوطنية للبيئة في سنة ١٩٧٤: كانت أول جهاز اداري لحماية البيئة ، ظهرت بعد اعلان الأمم المتحدة حول البيئة بستوكهولم سنة ١٩٧٢، مهمتها الاتصال و التنسيق مع مختلف الوزارات في مجال البيئة و تم انهاء مهامها بعد سنتين دون أن تضع نظرة أو مخططا وطنيا للبيئة .

- استحداث كتابة الدولة للغابات والتشجير سنة ١٩٧٩ التي لم تعمر الا سنة واحدة ، و اعيد انشاؤها تحت تسمية كتابة الدولة للغابات والتشجير.
- الحاق البيئة بوزارة الري والغابات سنة ١٩٨٤
- وزارة الري والبيئة والغابات : تعد من الهياكل الادارية التي عمرت أكثر (١٩٧٧- ١٩٨٨) الا أنها لم ترسم استراتيجية واضحة لحماية البيئة .
- سنة ١٩٨٨ تم الحاق البيئة بوزارة البحث و التكنولوجيا بدافع الطابع العلمي والتقني لعناصر البيئة .
- كما ألحقت البيئة بوزارة التربية الوطنية بعد الحاق البحث بالوزارة المعنية .
- كما ألحقت البيئة بوزارة الداخلية على اعتبار أنها وزارة قوية بامكاناتها المادية وتواجد هياكلها على المستوى المركزي و المحلي .
- تم احداث كتابة الدولة للبيئة سنة ١٩٩٦، أتبعتها مفتشيات للبيئة على المستوى المحلي ولأول مرة تم اعتماد مخطط وطني للبيئة في نفس السنة .
- مهام الرقابة البيئية للمديريات الجهوية ، توحي بأن باقي الادارات والمصالح الادارية غير معنية ليبقى دور الحماية مقتصرا على مديرية البيئة فقط بينما مصادر التأثير السلبي على العناصر البيبيئية كثيرون.

كانت مهام التدخل لحماية البيئة تتم بصورة قطاعية منفصلة و موزعة على هيئات عديدة ، واعتبارا أن مختلف الطاعات الاقتصادية كانت لها تأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على البيئة ، ألزم الأمر توحيد نظرة تخطيطية للبيئة . من خلال هذا التطور نلاحظ أن البيئة أخذت من حيث الشكل اطار لجنة وطنية ثم كتابة دولة الى اطار وزارة ، أما من حيث المهام فقد ارتبطت ماهية البيئة بالري و الغابات واستصلاح الأراضي و البحث العلمي و التهيئة الاقليمية .

٣ - ٣ التخطيط البيئي : الفجوة بين الجانب النظري و العملي

(لقد أدى تعدد المصطلحات التي تعبر عن التخطيط البيئ الى عدم فعالية تطبيق المعيار الشكلي في التعرف على المخططات البيئية لذلك يحسن بنا تطبيق المعيار الموضوعي الذي يقوم على أساس فحص محتوى المخطط و طريقة اعتماده لنتمكن بعد ذلك من تصنيفه ... و الذي ينبغي أن يندرج ضمن تعريف البيئة أو أحد عناصرها ، وكذا من خلال توفر الطابع التشاوري في اعداده و الذي يؤدي الى تحليل الأوضاع الحالية و المستقبلية للعنصر البيئ) . [١٢]

ان ادراج الانشغالات البيئية ضمن التخطيط الاقتصادي في الجزائر عرف تطورا بطيئا بسبب عدم نضج فكرة الموازنة بين البيئة والتنمية وتم اهمال البعد البيئ من مخططات التنمية الاقتصادية التزاما مع موقف دول العالم الثالث ،(ذكر ممثل الجزائر وهو كاتب الدولة للتخطيط في الدورة العامة للأمم المتحدة المنعقدة في ستوكهولم الذي أرجع مسؤولية تدهور البيئة الى تطور الرأسمالية و الثورة الصناعية واعتبر الانشغال البيئي الدولي مناورة جديدة للامبريالية الرأسمالية لعرقلة التطور الاقتصادي لدول العالم الثالث) . [١٣]

رغم صدور قانون ٨٣- ٠٣ المتغلق بحماية البيئة الذي نص هلى ادراج البيئة ضمن مخططات التنمية ، الا أن المخطط الخماسي (١٩٨٥- ١٩٨٩) لم يراع الموازنة بين التنمية و حماية البيئة ، فالمخطط الجزائري لم يغير من مواقفه اتجاه البيئة .

مع ظهور مفهوم التنمية المستدامة وأمام تنامي الوعي الدولي بحساسية الوضع من خلال المؤتمرات الدولية قمة الأرض بريو دي جانيرو ١٩٩٢ كانت المبادرة في المخطط الوطني سنة ١٩٩٣ بتحديد الأنشطة المصرح بها في معالجة وتصفية ورسكلة النفايات الصلبة وترميم المعالم التاريخية و الأثرية . واستكمالا لهذا التحول ، تم استحداث المجلس الأعلى والتنمية المستدامة لتدعيم التخطيط البيئي بمرسوم رئاسي رقم ٩٤ / ٤٦٥ الصادر بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٩٤ .

نظرا للصعوبات الموضوعية التي واجهت المخططين في تقدير و تقويم الجوانب البيئية فقد أشارت المحافظة العامة للتخطيط أن (اختيار السياسات البيئية يتم حاليا دون امكانية الحصول على معلومات وتقديرات كافية حول مدى تأثيرها على الاقتصاد المحلي أو القطاعي ...لهذا يجب اقامة دراسات تسمح بتطوير معرفة التقاطعات بين البيئة والاقتصاد، كما يجب اقامة دراسات اقتصادية و بيان أثرها على البيئة و الانسان وتقديم اقتراحات سياسية للوصول الى قرارات أكثر وضوحا وتأسيسا) [١٤]

آليات التخطيط العمراني وأبعاده البيئية

لقد عملت جزائر ما بعد الاستقلال الى العمل بالموروث التشريعي الفرنسي الى غاية صدور قانون التهيئة والتعمير في سنة ١٩٨٧ ، ما يكشف تأخر الادارة المركزية في اثراء ومواكبة التطورات العمرانية .

عرف التخطيط المركزي للتهيئة و التعمير تأخرا شديدا وظهر بموجب القانون ٠١-٢٠ المتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة الذي تضمن المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، كما تجسد التخطيط العمراني المحلي في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و مخطط شغل الأراضي .

٤-١ المخطط الوطني لتهيئة الاقليم (*SNAT*)

جاء المخطط الوطني لتهيئة الاقليم مسايرة للمستجدات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية .

يتمتع هذا المخطط بمجموعة من الآليات القانونية و التنظيمية و المالية ، قصد اعادة التوازن الاقليمي ، بتقليص الفوارق الحاصلة بين الأقاليم ، لقد حدد القانون ٢٠٠١ – ٠٢ الصادر بتاريخ ١٢ ديسمبر المتعلق بالتهيئة و التنمية المستدامة أهدافا جديدة و يرمي على امتداد ٢٠ سنة قادمة الى تحقيق الأهداف الآتية :

١. اعادة توازن الهيكل الحضري و ترقية الوظائف الجهوية.
٢. تصحيح الفوارق وظروف الحياة، بحيث أن ٦٣ % من السكان يعيشون على ٤ % في الساحل و ٢٨ % من السكان يعيشون في الهضاب العليا التي تمثل مساحة ٩ %

بينما ٨٧ % من المساحة المتبقية يسكنها ٩ % من السكان.

٣. حماية وتثمين الفضاءات و التجمعات الحساسة اقتصاديا وبيئيا.

٤. لتجسيد ذلك ظهررت عدة مخططات ، منها مخطط الساحل و مخطط الأراضي ومحاربة التصحر.

٤- ٢ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (*PDAU*)

هو اداة للتخطيط المجالي و التسيير الحضري على مستوى محلي، يحدد التوجيهات الاساسية للتهيئة العمرانية للبلدية او مجموعة من البلديات محترما الخطوط العريضة لمخططات التنمية الوطنية .

تحدد فيه التوجهات العامة للسياسة العمرانية وآفاق التنمية العمرانية، و يمكن أن يشمل بلدية أو مجموعة من البلديات يتضمن العمليات التالية :

- التخصيص العام للأراضي على تراب البلدية أو مجموعة من البلديات حسب القطاع.
- يحدد توسع المباني السكنية و تمركز المصالح و النشاطات و موقع التجهيزات الكبرى و الأساسية.
- يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية و المناطق الواجب حمايتها.

كما تحدد فيه أيضا الإرتفاقات و البناءات الممنوعة، كثافة التعمير، المساحات التي يشملها مخطط شغل الأراضي، مناطق إنجاز المنشئات الكبرى و المرافق العامة و شروط البناء في المناطق المحمية.

٤-٣ مخطط شغل الأراضي (*POS*)

مخطط شغل الأرض هو أداة حديثة للتخطيط ألمجالي والتسيير الحضري جاء بموجب قانون ٢٩/٩٠ المؤرخ في ٠١ -١٢- ١٩٩٠ م ، للتحكم في تسيير المجال و لضمان التوعية الحضرية والمعمارية للمدينة من خلال الاستجابة للمشاكل وخلق اطار سكني لائق . يعتبر أداة عملية في تجسيد لامركزية االتخاذ القرار في تنظيم المجال العمراني و يتضمن:

- تحديد المناطق العمرانية للتحكم في النمو الحضري للمدينة.
- تحديد الاستخدام الفعلي لكل فضاء ضمن ما تحدده القوانين .
- تحديد مخطط شبكة الطرق والمواصلات في المدينة .
- تحديد الأماكن المخصصة للتجهيزات العمومية .
- تحديد الأحياء والشوارع والمواقع التي يجب حمايتها و ترميمها او تجديدها .
- تحديد المقياس العمران كالمساحات والعلو والأحجام وأنماط البناء .
- تعيين الأراضي الفلاحية والغابات الواجب حمايتها .

عموما فإن أدوات التخطيط العمراني تبقى ضرورية في تنظيم الفضاءات و التحكم في التوسع العمراني و المحافظة على التراث العمراني وكذا رسم أفاق التنمية العمرانية المستقبلية ، الا أن هذه الأدوات و خاصة المحلية منها، مازالت تعاني من نقائص ، يعكسها الطابع التكنوقراطي للمخططات وتضييق مساهمة المجتمع المدني في اعداد لمخططات . كثيرا ما تتعرض المخططات العمرانية الى ضغوط و تصطدم بالواقع في الميدان مما جعل أجهزة الدولة تتساهل في كثير من الحالات .

النتيجة هي صعوبة التحكم في التوسع العمراني ، حين قررت الدولة إيقاف التنامي غير الطبيعي للشوائيات، حتم الأمر إعادة النظر في مخططاتها وملائمتها للتجاوزات الفردية ، عوض الحسم فيما يتعارض مع المواصفات التقنية والسلامة البيئية للسكان .

أسباب نقص فعالية الحماية البيئية

- عدم تطابق مضمون النصوص التطبيقية مع القانون الأساسي و الصراع بين الكفاءات التي تنتمي الى مختلف المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالبيئة .
- نقص في تكوين الفاعلين في مختلف القطاعات ذات الصلة بالبيئة .
- تناوب الادارات المركزية على المهام البيئية وعدم استقرار مهام البيئية في جهة واحدة ، بحيث تم تداول قطاع البيئة من طرف ١١ وزارة وكتابة دولة بين سنة ١٩٧٤ و سنة ٢٠٠١ ، مما أثر سلبا على تطوير المنظومة القانونية وضبط أدوات العمل و التدخل.
- تغليب أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حساب مهمة حماية البيئة كون أن (المشكلات التي تعاني منها البيئة في الجزائر ، تعود غالبيتها الى الادارة كسلطة و صاحبة قرار و الاتهام يوجه أساسا الى ادارة التنمية التي لم تراع في برامجها أهمية الدور البيئي و التوازن الايكولوجي في عملية التنمية) [١٤]
- غياب المقومات الموضوعية للنظام البيئي على اعتبار انشاء لجنة وطنية للبيئة في غياب منظومة قانونية لحماية البيئة لم تصدر الا في سنة ١٩٨٣ .
- غياب مخططات بيئية لتسطر الخطوط العريضة للسياسة البيئية الوطنية ، فبعد اصدار سلسلة من القوانين من طرف المشرع الجزائري ، كان ينقصها وجود مخططات تنفيذية.
- تشعب طبيعة الظاهرة البيئية وتنوع اختصاصاتها فرض حالة اقتسام المهام البيئية بين العديد من الوزارات وعلية كان دور التدخل مشتتا و مجزءا بين أطراف عديدة مما سهل من التهرب من المسؤوليات .
- نظرة كل وزارة الى الجانب البيئي على كونه قضية غير مركزية في نشاطها ، مقارنة بميدانها الأم
- صعوبة القيام بالمهام كاملة لنقص الصلاحيات للهياكل التي مرت بها البيئة ، لجنة ثم كتابة دولة ثم وزارة ، لا يعطيها هذا الاطار صلاحيات كافية لفرض سياسة و تنسيق مع مختلف الوزارات الأخرى .
- التأخر في لامركزية الفعل البيئي باعطاء صلاحيات للهيئات على المستوى المحلي و اهمال دور الجماعات المحلية.الى غاية تعديلات قانون البلدية و لولاية لسنة ١٩٨١ التي منحت بعض الاهتمامات مثل النقاوة والغابات والمياه وتدعم هذا الدور مع التعديل الأخير لقانون البلدية والولاية لسنة ١٩٩٠.الذي أكد على دور مشاركة البلدية في اعداد أدوات التهيئة والتعمير التي تعتبر أساسية في حماية البيئة.
- ضعف الامكانيات التقنية والمادية للجماعات المحلية ، نظرا للتنوع البيئي مما يتطلب تعاون العديد من المختصين ، الا أن البلديات المحلية لا تتمتع كلها بنفس امكانية التوظيف ، يتضح ذلك من خلال صعوبة التحكم في الأوبئة و انتقال الأمراض الوبائية الا بتدخل من

الادارة المركزية .
التخطيط البيئي في الجزائر هو تخطيط قطاعي ناتج عن تشعب وتشتت المكونات البيئية على العديد من الوزارات وأخذ صورة التخطيط القطاعي ، مثل مخطط المياه ، مخطط تسيير النفايات الخاصة ، المخطط الوطني لتهيئة الاقليم .

التوصيات

١. انجاز خارطة طريق لتنمية بيئية مستدامة على المدى الطويل يراعى فيها الخصائص المحلية والوطنية و تحترم الالتزامات الدولية.
٢. احترام كل الفاعلين الاقتصاديين للاشتراطات البيئية مع الزامية الردع في حالات التجاوز.
٣. تفعيل دور الشرطة البيئية بكفاءات عالية و وسائل تكنولوجية ، حتى تتمكن من ضبط و تشخيص كل التجاوزات لتضعها في خدمة مصالح العدالة.
٤. التكوين المستمر للكفاءات في مجال البيئة نتيجة للتطورات العلمية السريعة و تداخل العناصر البيئية.
٥. المقاربة بين البيئة والعمران بعدم اهدار الدينامكية العمرانية للبيئة الحضرية أساسا و الوسط البيئي عامة فيها.
٦. الرفع من الدعم المالي و المادي للادارة البيئية ، على اعتبار أنها تنعكس سلبا أو ايجابا على الصحة العمومية.
٧. -الشروع في التأسيس و التجسيد لمبادئ الحوكمة البيئية المحلية ، بفك الخناق على منظمات المجتمع المدني ذات الأهداف الواضحة في مجال خدمة البيئة والحق في المعلومات البيئية و نشر الوعي البيئي في مختلف المراحل التعليمية .
٨. انشاء وتفعيل بنك للمعلومات البيئية قصد متابعة ومراقبة مختلف التأثيرات البيئية زمنيا و مكانيا وتوظيف الوسائل العلمية الحديثة في ذلك.
٩. -تجنيد الذكاء العربي في مواجهة والتعامل مع القضايا البيئية المشتركة.
١٠. -تفعيل الشراكة الايجابية و التنسيق مع المنظمات الاقليمية والدولية في تبادل التجارب و الخبرات ، اعتبارا أن الآثار البيئية لا حدود لها ولا نكتفي بالتوقيع على الالتزامات الدولية.

الخاتمة

تعتبر مهمة حماية البيئة من أعقد القضايا نتيجة لطبيعتها التركيبية و التي تمتد الى العديد من القطاعات، و نتيجة لخطورة الآثار السلبية لمظاهر التلوث البيئي في الكثير من الحالات ، فان أغلب البرامج الوقائية ترتكز على آليات الاحتراز و الحيطة ، معتمدة في ذلك على اخضاع كل المشاريع الاقتصادية الجديدة الى البعد البيئي و أثر ها على البيئة.
لقد زادت المشاكل البيئية تفاقما بسبب آليات تنظيمية قانونية مجزأة و قليلة التطبيق ووسائل ممارسة السلطة العمومية ضئيلة ، فحتى بعد اصدار نصوص تشريعية و تنظيمية الا أن المؤسسات البيئية ما تزال قليلة التأطير و التمويل ولا تتوفر لها حتى الآن دواعي فعلية لتأدية مهامها على الوجه اللائق.
كما تتطلب فعالية الآليات و الخطط الوقائية تحديد السياسة العامة للبيئة ذات الطابع المستقبلي ، تليها مجموعة من القواعد التحفيزية في شقها المالي التي تساعد على تجسيد تلك الرهانات البيئية .
من الناحية القانونية ، حدث اختلال جوهري في وظيفة المسؤولية المدنية التي تقوم على أساس جبر الأضرار ، و هو ما لا يستجيب لأهداف التخطيط البيئي الذي يقوم على أساس اتقاء الأضرار البيئية ، مما تطلب القيام بمراجعة قواعد المسؤولية المدنية لمبدأ الاحتياط من خلال ادراج نظام الخبرة.
كما تمت معالجة السلوك الاجرامي في بداية الأمر وفقا لمنظور ضيق يقوم على حماية العناصر الطبيعية المنضوية تحت سلطة الملكية ، مما استثنى عددا من السلوكات التي تضر بالعناصر الطبيعية غير المملوكة لأحد .
كما عرف التنظيم الإداري الجزائري المكلف بحماية البيئة عدم الاستقرار والتذبذب وتناوبت عليه مختلف الدوائر الوزارية ، حيث لم يستقر التكفل بحماية البيئة إلا مؤخرا في سنة ٢٠٠١ بإنشاء وزارة مكلفة بحماية البيئة وذلك بتحديد صلاحياتها بصفة دقيقة وواضحة تسهر على التكفل بحماية البيئة .
لقد عجزت السلطة في وضع هيكل مستقر لادارة البيئة ما أفرز عدم الوضوح في المهام والمسؤليات لوقت طويل.
أدى غياب المعطيات الكافية حول حالة البيئة في الجزائروعدم وجود تقويم موضوعي و علمي الى تدهور الموارد الطبيعية و استحالة ايجاد مخططات اقتصادية تحقق التنمية المستدامة ، لصعوبة تقدير التكاليف الحقيقية للحلول التقنية ضمن الآليات الاقتصادية التحفيزية . كما تتطلب المتابعة التقنية للأخطار البيئية ، التي تستدعي مقاربة النتائج و الأبحاث العلمية الى اجراءات ادارية و قانونية احتراما لقواعد وشروط العناصر البيئية. كما بقيت وسائل الرصد و المتابعة لنوعية المنظومات البيئية محدودة و الروابط القطاعية المشتركة بين الوزارات و المؤسسات البيئية روابط واهية و دور المجتمع المدني هامشي، فالمحافظة على البيئة هي المحافظة على الحياة و التي تفرض بدورها حتمية الحماية بالمنظور القانوني والسلوك الاجتماعي و خيارات التنمية المستدامة.
ان التقييم السلبي للسياسة الوقائية لحماية البيئة في الجزائر و الذي ميز السنوات الماضية ، نراه حاليا في مرحلة انتقالية تعرف تحسينا في الاطار التشريعي و الهياكل الادارية المركزية و المحلية و التي تواجه نقص الفعالية نتيجة للتراكمات السلبية الموروثة و المكتسبة منذ الاستقلال، الا أن الدولة الجزائرية لها الرغبة القوية في التغيير نحو ما هو أفضل.

المراجع

القرآن الكريم

محسن محمد امين قادر، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي ، رسالة ماجستير ، الاكاديمية العربية في الدانمارك ، ٢٠٠٩ ص ١٦.

نفس المرجع السابق ، ص ١٨

لطراف عامر : التلوث البيئي والعلاقات الدولية ط١ لبنان - بيروت ٢٠٠٨.

sheila jasanof and long martello , Globalization and Environment Governance, in earthly politic local and global in environmental governance , London, the MIT press combridge,2004,pp1-3

تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر ، وزارة تهيئة الاقليم و البيئة سنة ٢٠٠٩ .

رشيد مسعودي ، الرشادة البيئية ، رسالة ماجستير في القانون العام ، جامعة فرحات عباس سطيف ١ ، الجزائر ٢٠١٣، ص ٩ .

Michele morrone , environmental justice and health disparities ,in environmental change and security, nato science for peace and security series,springer,4-7 june 2007,p 300-301

محمد أفكرين ، القانون الدولي للبيئة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الولى، ٢٠٠٦ ص ٢٣

حسين زتوش ، تطور السياسات العامة البيئية في الجزائر in http://www.bchaib.net

Kazu kato yohei Harashima: Improving Environment Governance in Asia a synthesis of nine country studies, p 2.

Françoise bullaudot, les mutations administratives de l'environnement (aspects de l'application du plan national pour l'environnement) RJ.E. 3.1991, p 336 .

Yves jegouzo, les plans de protection et de gestion de l'environnement, agda, sep,1994,p 609.

Commissariat générale du plan, l'économie face à l'écologie, édition la découverte, paris 1993,p 20-21

سنوسي خنيش ، الادارة والبيئة في النظرية والتطبيق (دراسة حالة الجزائر) رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ١٩٩٧ ، ص ٣٦٠.

BALET, J.MAide mémoire Gestion des déchets » Dunod/l'Usine Nouvelle, .(2011)

Abstract

Taking the concept of the environment in the international arena two different two areas, between developed countries, which is working to create a balance between the imperative of development and environmental protection, and developing countries that they think that this linkage infringing on the right to development to remain subordinate to Western markets.

In front of the serious deterioration of the elements of the environment, new convictions arose the need to integrate into the global environmental concerns as being one and the issue of shared responsibility and the impact of this conviction, the evolution of the environment protection law in many countries, including Algeria. Due to the multiplicity of perceptions about the environmental result of multiple scientific disciplines, the legislative concept emerged to protect the environment, which includes prevention and rational management and conservation and restoration and repair.

Environmental planning for the various governments and countries aims to avert disasters and achieve the highest environmental levels of security for the population, are extremely important goals require a protective role senior management, and the view of the great difficulty in preventing ecological damage, requiring the administration drafting legal system to deter violations and behaviors harmful to the environment as a first step, then Jump to the inclusion of responsibility to compensate for environmental damage as a second step.

Today facing Algeria sensitive environmental challenges linked to economic development requirements and future options in the management and exploitation of private, including energy, water and land sources of natural resources, the environmental situation in the embarrassing situation threatens the ecosystem in the future, despite the presence of a legal arsenal, mechanisms and protective in the field of environmental protection remains, there is no environmental degradation continues this has been confirmed by official reports about the environment in Algeria, which leads us to ask the following questions:

-Is man merely to study and discuss the different environment concepts and formulations of the complex?

-What is taken by the Algerian state in the field of environmental protection and legal mechanisms?

-What is the efficacy and adequacy of the administrative mechanisms to protect the general elements of the environment and communities particularly vulnerable? What are the reasons for the lack of performance in environmental protection?

Various world experts studies mostly converge on the fact that: we live in a period of sudden environmental changes directly linked to the influence of the human factor on the environmental center, but the problem is not in the confirmation of this fact or deny, what should concern us is the environmental complex reality in Arab countries (problematic Desertification , excessive stress of agricultural land, water and air pollution, etc ...), which is difficult to be excluded from the Arab human responsibility, all these phenomena have a direct and real-time effects on the Arab human emergence of epidemic diseases and health.

The preservation of the environment is to preserve life, which in turn imposes the inevitability of protection and legal perspective and social behavior and sustainable development options.